

الأساليب المتغيرة لصندوق النقد الدولي في علاج الأزمات المالية الدولية.

أ. منصر كريمة*

Résumé :

Le FMI est un organisme international qui a été créé après la deuxième guerre mondiale pour créer les conditions nécessaires au renforcement de la stabilité et du maintien de l'équilibre du système financier international, lors des années quatre-vingt le F.M.I prend un nouveau rôle face au problème de la crise de la dette du tiers monde où, il impose des politiques d'ajustements structurel suivie par des mécanismes de financement et oriente ces pays vers l'économie de marché.

Au début de la crise financière asiatique, au milieu des années quatre-vingt-dix, le FMI a essayé d'utiliser les mêmes mécanismes pour faire face à cette crise. Toutefois, il a été incapable de juguler cette dernière. Aussi, il a été critiqué par des experts économiques sur ses méthodes et les techniques de traitement de la crise et sur son rôle de gestionnaire des crises financières ; depuis, le FMI perfectionne constamment ses instruments de surveillance pour prévenir les crises financières, et malgré les efforts déployés pour gérer la crise qui a touché le centre de l'économie mondiale et qui s'est propagée au reste du monde, ainsi que les nouvelles techniques de financement pour mieux répondre aux besoins des pays, les critiques touchent encore la faiblesse du rôle de réglementation et de surveillance et la faiblesse des ressources financières du FMI pour faire face aux crises financières internationales.

* أستاذة مساعدة قسم أ، جامعة امحمد بوقرة - بومرداس، الجزائر.

مستخلص: جاءت نشأة صندوق النقد الدولي التصحيحية ونفس الآليات لعلاج هذه بعد الحرب العالمية الثانية بهدف الحفاظ على الأزمات لكنه تعرّض إلى جملة من الانتقادات الاستقرار وإعادة التوازن المالي الدولي، حول أسلوبه وامكانياته في القيام بدوره وكنتيجة للاختلالات في موازين المدفوعات للدول النامية في بداية الثمانينات والتي الإصلاحات واستحداث تدابير وقائية ضد تحولت إلى أزمة مديونية توجه دور الصندوق الأزمات المالية ورغم التطورات التي أحدثها نحو مواجهة الأزمات المالية الدولية من خلال والجهود التي بذلها لعلاج الأزمة المالية استحداث أساليب وآليات تمويلية مرتبطة العالمية لسنة 2007 إلا أنه تعرّض إلى برامج تصحيحية مست الهيكلة الاقتصادية انتقادات خصت ضعف دوره الرقابي لهذه الدول ودفعتها إلى التحول نحو نظام والإشرافي وضعف موارده المالية للتصدي اقتصاد السوق؛ ومع بروز الأزمة المالية لهذه الأزمات، ويبقى على الصندوق تطوير الآسيوية في منتصف تسعينات القرن الماضي آلياته الرقابية وترشيد موارده المالية للحفاظ حاول الصندوق استخدام نفس البرامج [على الاستقرار المالي العالمي.

تمهيد:

شهد العالم تحولات جذرية في السياسة الاقتصادية المتبعة مع نهاية الحرب العالمية الثانية تعرّزت بنشأة صندوق النقد الدولي بغرض السعي لبناء نظام اقتصادي دولي جديد أكثر استقرارا وتجنب أخطاء العقود السابقة؛ إبان تأسيس الصندوق كانت التدفقات المالية الخاصة محدودة النطاق، حيث كان الائتمان التجاري هو المصدر الرئيسي لتمويل تدفقات التجارة وزادت أهمية هذه التدفقات في خمسينات القرن السابق، وبحلول ثمانينات القرن نفسه انقسم أعضاء الصندوق إلى مجموعتين، ضمت المجموعة الأولى الدول الدائنة والتي كانت تساهم في تغطية عجز موازين مدفوعات الدول المدينة بعدما أصبحت قادرة على تمويل مدفوعاتها الخارجية من تدفقات القطاع الخاص ولم تعد بحاجة إلى الاقتراض من الصندوق، أما المجموعة الثانية فتضم البلدان المدينة والتي- بهدف الحصول على تمويل العجوزات المتتالية في موازين مدفوعاتها- وجدت نفسها مضطرة لتطبيق السياسات المقترحة عليها من طرف

الصندوق والتي كانت تضم تدابير تهدف إلى التحوّل من اقتصاد موجه إدارياً إلى اقتصاد السوق، كما ضمت برامج الصندوق تدابير تهدف إلى التحرير المالي والذي يقضي بإزالة الضوابط والقيود على النظام المالي بهدف الدفع بعجلة التنمية للدول السائرة في طريق النمو، وبحلول التسعينات كانت التدفقات العابرة للحدود قد أصبحت مصدراً مهماً لتمويل الاقتصاديات الصناعية واقتصاديات الأسواق الصاعدة وكان هيكل الأسواق المالية قد أصبح معقداً إلى درجة أن أصبحت خارج مجال السيطرة؛

مع هذه التحولات الاقتصادية وتفاقم حجم المديونية بالنسبة للدول المدينة والتي سرعان ما تحوّلت إلى أزمة دين، عرف صندوق النقد الدولي نقطة تحوّل حيث أصبح دوره منصباً على إدارة الأزمات المالية الدولية، ومع سلسلة الأزمات المالية والاقتصادية التي عرفتها فترة التسعينات - أزمة المكسيك وأزمة جنوب شرق آسيا - حاول الصندوق الاعتماد على خبرته في معالجتها، لكن سرعان ما لقي انتقادات بخصوص التدابير المقترحة، دفعته إلى ضرورة إجراء إصلاحات من شأنها الوقاية والتصدي للأزمات المالية التي قد يقع فيها الدول الأعضاء، ومن ثم شكلت الأزمة المالية العالمية لسنة 2007 تجربة جديدة خاضها الصندوق مع عوامل وخصائص مختلفة دفعته إلى استحداث أساليب جديدة للحفاظ على الاستقرار المالي العالمي. وعليه نطرح الإشكالية التالية:

ماهي الآليات والأساليب المتبعة من طرف صندوق النقد الدولي لعلاج الأزمات المالية الدولية؟

وللإجابة عن هذه الإشكالية نطرح الأسئلة التالية:

- ماهية الأزمات المالية الدولية وآليات حدوثها؟
- كيف كان تدخل الصندوق في علاجه لأهم الأزمات المالية الدولية؟
- ماهي التدابير المتخذة من طرف الصندوق للوقاية من الأزمات المالية الدولية؟
- ما هي الانتقادات التي تعرض لها الصندوق في علاجه للأزمات المالية الدولية؟

أهداف الدراسة: نلتمس من وراء هذه الدراسة تحديد الأساليب التي اعتمدها ص.ن.د في مساعدته للدول الأعضاء عند كل أزمة مالية دولية بغرض الحفاظ على الاستقرار المالي العالمي، وتحليل الانتقادات التي تعرض لها والتي شكلت نقاط تحول بالنسبة له وغيرت أسلوبه في التصدي للأزمات ودفعته إلى أهمية التفكير في التدابير التي من شأنها الوقاية منها.

أولاً: ماهية الأزمات المالية والعوامل المؤدية إلى حدوثها

تعمل الوساطة المالية على جمع المدخرات الفائضة في الاقتصاد بغرض توجيهها نحو طالبي رؤوس الأموال والمتمثلين أساساً في أصحاب المشاريع الاقتصادية بغرض تدوير عجلة التنمية وتحقيق النمو الاقتصادي، لكن قد تؤدي بعض العوامل إلى تذبذب هذه الدورة ومنه اختلال آليات عمل الأسواق المالية وما في ذلك من آثاراً سلبية قد تتسبب في أزمة من الصعب تجاوزها.

1- تعريف الأزمات المالية:

ينحصر مفهوم الأزمات المالية في الاضطرابات الحادة والمفاجئة في أداء الأسواق المالية، تتميز بتدهور أسعار الأصول المالية (أسهم وسندات)، أسعار الصرف والودائع المصرفية يتبعها عجز أكبر عدد من الشركات المالية وغير المالية وانقطاع دورة الوساطة المالية بارتفاع حدة الانتقاء العكسي والخطر المعنوي.¹

¹ Frederic Mishkin; monnaie, banque et marches financiers; nouveaux horizons; Paris; 2007; 8^e édition; p 233. Et :

- عبد الغني بن محمد، أتعرف على الأزمة المالية العالمية 2008؛ دار البحار؛ بيروت؛ 2008؛ ص 44.

- عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي؛ العولمة المالية وإمكانيات التحكم، عدوى الأزمات المالية؛ دار الفكر الجامعي؛ الإسكندرية؛ 2005؛ ص 32.

ويأتي مفهوم الخطر المعنوي والانتقاء العكسي من حالة المعلومات غير المتماثلة **asymétrie d'information** والتي تنطلق من منطق أن المقرضين في الأسواق المالية لا يعرفون المقرضين ومشاريعهم مما يجعلهم غير قادرين على اتخاذ القرارات الصحيحة، أو بشكل آخر المقرض بوساطة الأسواق المالية، وبغرض إقامة مشاريع، لديه معلومات عن مردودية المشروع المتوقعة والمخاطر المحتملة أفضل من المقرض، وعليه نتيجة الهوة في المعلومات بين المقرض والمقرض تخلق نوعين من المشاكل قبل وبعد إتمام المعاملات، حيث تظهر مشكلة الانتقاء العكسي قبل إتمام المعاملة أما الخطر المعنوي فبعدها.²

2- أنواع الأزمات المالية: على أساس سلسلة الأزمات المالية التي عرفتها اقتصادات العديد من الدول تم تقسيم الأزمات المالية إلى ثلاثة أنواع، نذكرها:³

1-2 أزمة المديونية: تحدث أزمة الديون عندما يتوقف المقرض عن السداد أو عندما يعتقد المقرضون أن التوقف عن السداد ممكن الحدوث، ومن ثم يتوقفون عن تقديم قروض جديدة ويحاولون تصفية القروض القائمة، فقد ترتبط أزمة الديون بدين تجاري (خاص) أو بدين سيادي (عام) وتؤدي المخاطر المتوقعة بأن يتوقف القطاع العام عن سداد التزاماته إلى تراجع حاد في تدفقات رأس المال الخاص وإلى أزمة في الصرف الأجنبي.⁴

² Frederic Mishkin; op-cit ; p-p 206-207.

أنظر: غالب عوض الرفاعي وعبد الحفيظ بلعربي؛ اقتصاديات النقود والبنوك؛ دار وائل؛ الأردن؛ 2002؛ ط1؛ ص 49.

³ عبد الله شحاته؛ الأزمة المالية: المفهوم والأسباب؛ موسوعة الاقتصاد والتمويل الاسلامي؛ <http://www.iefpedia.com>.

⁴ نادية العقون؛ العولمة الاقتصادية والأزمات المالية: الوقاية والعلاج؛ دراسة لأزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية؛ الجزائر؛ جامعة الحاج لخضر؛ كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير؛ أطروحة دكتوراه غير منشورة؛ تخصص اقتصاد التنمية؛ 2012-2013؛ ص 9.

2-2 الأزمات المصرفية: غالباً ما تحتفظ البنوك التجارية بنسبة بسيطة من إجمالي الودائع لديها بغرض مواجهة طلبات السحب اليومي وتوجه الباقي نحو الإقراض ضمن إطار نشاطها العادي، فإذا ما حدثت زيادة كبيرة ومفاجئة في طلبات السحب تحدث ما يسمى بأزمة سيولة قد تتطور إلى أزمة مصرفية إذا ما عمّت هذه الحالة البنوك الأخرى، وفي بعض الحالات تنتج الأزمة المصرفية من حالة الخطر المعنوي الذي قد يقع فيه البنك نفسه نتيجة تخوفه من عدم القدرة على الوفاء بطلبات سحب الودائع فيلجأ إلى عدم الإقراض ويحدث ما يسمى بأزمة ائتمان.

2-3 أزمات العملة أو أسعار الصرف: قد تلجأ السلطات النقدية إلى اتخاذ قرارات بشأن تخفيض قيمة العملة نتيجة تكاثف عمليات المضاربة عليها وتزايد في تدفقات رؤوس الأموال نحو الخارج، وبالتالي تفقد قدرتها على أداء مهمتها كوسيط للتبادل أو مخزن للقيمة، الأمر الذي يؤدي إلى انهيار سعرها وهذا ما يسمى أيضاً بأزمة ميزان المدفوعات.

3- العوامل المؤدية لإحداث أزمات مالية: هناك العديد من الجوانب التي يمكننا أن ننظر إليها في تحديد العوامل المؤدية لانطلاق الأزمات المالية، ومن العوامل الآلية نذكر:⁵

- ارتفاع معدلات الفائدة: آلية السوق تقضي بأن المستثمرين والمؤسسات الذين لديهم مشاريع استثمارية أكثر خطورة هم الذين يقبلون بدفع معدلات فائدة كبيرة، بحيث لو ترتفع هذه الأخيرة فإنه من المحتمل أن يقل الطلب على التمويل بالنسبة للاستثمارات قليلة المخاطر ويرتفع بالنسبة لتلك العالية المخاطر، ما يؤدي إلى انخفاض الميل نحو الإقراض بالنسبة لأصحاب الفائض المالي ومنه إلى انخفاض الاستثمار والنشاط الاقتصادي.

⁵ Frederic Mishkin ;op-cit; p-p 234-236.

- ارتفاع حالة عدم التأكد: يؤدي انهيار الاسعار في البورصة وعجز المؤسسات المالية وغير المالية إلى انتشار حالة عدم التأكد وارتفاع المخاطر في المحيط الاستثماري، يصعب عنده على المستثمر تحديد الاستثمارات الجيدة من الرديئة فيحجم عن الاستثمار ومنه ينخفض النشاط الاقتصادي.

- أثر أسعار الأصول المالية على الميزانية: يؤدي تدهور أسعار الأصول المالية في سوق البورصة إلى انخفاض الأصول الصافية للمؤسسة وتدهور ميزانيتها، الأمر الذي يؤدي إلى إحجام المقرضين على التمويل وبالتالي ينخفض النشاط الاقتصادي؛ كما أن انخفاض الأصول المالية للمؤسسة قد يدفعها إلى الاستثمار في استثمارات عالية المخاطرة (بما أنها لا تتحمل الخسائر الكبيرة حالة خسارة المشروع) ما يؤدي إلى انتشار حالة الخطر المعنوي وانخفاض الإقراض وبالتالي انخفاض النشاط الاقتصادي.

- عجز القطاع المصرفي: قد يؤدي العجز في القطاع المصرفي إلى حدوث أزمة مالية، فإذا كانت البنوك تعاني من تدهور ميزانيتها أي تدني رأسمالها هذا يعني تدني الموارد المالية الممنوحة كقروض وبالتالي انخفاض الاستثمار والنشاط الاقتصادي، وإذا ما كان التدهور كبيرا فقد يحدث ما يسمى بالذعر البنكي أي أن المودعين يعملون على سحب كل ودائعهم من النظام المصرفي خوفا على سلامتها خصوصا مع عدم وجود نظام لتأمين الودائع، وهذه الحالة قد تصيب حتى البنوك السليمة نتيجة أثر العدوى ومنه يفلس عدد كبير من البنوك في فترة بسيطة.

- العجز الموازني للحكومة: يمكن تفسيره من جانبين أساسيين كما يلي:

• حالة العجز الكبير في الموازنة الحكومية فإن الحكومة تجد صعوبات في إصدار سندات لامتناس العجز وبالتالي تجبر البنوك على شراءها، واستمرار الحالة يؤدي إلى انخفاض أسعار السندات الحكومية وبالتالي تدهور ميزانية البنوك.

• التخوف من عجز الحكومة قد يكون السبب في حدوث أزمة صرف حيث تنخفض قيمة العملة بسبب سحب المستثمرين أموالهم إلى خارج الدولة، وأن انخفاض قيمة العملة يؤدي إلى تدهور ميزانية المؤسسات التي لديها مديونية خارجية بعملة أجنبية،

الأمر الذي يؤدي إلى زيادة حالة عدم تماثل المعلومات وبالتالي انخفاض النشاط الاقتصادي.

ثانياً: نشأة صندوق النقد الدولي ودوره في إدارة أزمة المديونية لسنوات الثمانينات.

تحول دور صندوق النقد الدولي نحو إدارة الأزمات المالية مع بداية أزمة المديونية والتي تفشت في بداية ثمانينات القرن الماضي كنتيجة لارتفاع حجم القروض الموجهة إلى الدول النامية والتي بلغت متوسط نمو 27% خلال الفترة (1973-1982)، وقد أدى التوظيف السيئ لرأس المال الدولي وانسيابه إلى منافذ الاستثمار القصير المدى في هذه البلدان إلى ارتفاع متوالي في أسعار الفائدة، وهوما أرهق كاهل الاقتصاديات النامية والتي تحولت بداية من 1982 إلى مصدرة صافية لرأس المال المالي،⁶ عندها سعى الصندوق إلى إعادة التوازن من خلال اقتراح برامج لإعادة الاستقرار المالي وإصلاح المحيط الاقتصادي، وفيما يلي نلخص الأهداف التي نشأ عليها الصندوق وتلك التي تبناها أثناء الأزمة:

1- نشأة الصندوق وأهدافه:⁷ على إثر الاضطرابات التي سادت نظام النقد الدولي خلال فترة الحرب العالمية الثانية أجمعت الدول رأياً على تسليم أمرها إلى منظمة دولية تأخذ على عاتقها مهمة الإشراف على تغيير أسعار صرف عملات الدول، وقد كان مؤتمر "بروتن وودز" بالولايات المتحدة الأمريكية في جويلية 1944 والذي مثل نقطة تحوّل في العلاقات الاقتصادية الدولية ووضع الأسس للتعاون النقدي فيما بين الدول، ومن الأهداف التي سطرها الصندوق:

⁶ نادية العقون؛ مرجع سابق؛ ص 9.

⁷ صندوق النقد الدولي؛ اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي 1944؛ واشنطن؛ 2001؛ ص 2؛ <http://www.imf.org>

- تشجيع التعاون الدولي عن طريق اتجاه هذه المؤسسات الدائمة إلى تهيئة الوسائل اللازمة للتشاور في المسائل النقدية الدولية؛
- تيسير التوسع والنمو المتوازن في التجارة الدولية وبالتالي الإسهام في تحقيق مستويات مرتفعة من العمالة والدخل الحقيقي والمحافظة عليها، وفي تنمية الموارد الإنتاجية لجميع الأعضاء واعتبار كل هذا بمثابة أهداف رئيسية للسياسة الاقتصادية؛
- العمل على تحقيق الاستقرار في أسعار الصرف والمحافظة على ترتيبات صرف منتظمة بين البلدان الأعضاء، وتجنب التنافس لتخفيض قيم المعاملات؛
- المساعدة على إقامة نظام مدفوعات متعدد الأطراف، فيما يتعلق بالمعاملات الجارية بين البلدان الأعضاء وعلى إلغاء القيود المفروضة على عمليات الصرف؛
- تدعيم الثقة لدى البلدان الأعضاء، متيحاً لها استخدام موارده العامة مؤقتاً بضمانات كافية، لكي تتمكن من تصحيح الاختلالات في موازين مدفوعاتها دون اللجوء إلى إجراءات مضرّة بالدولة أو المحيط الدولي؛
- العمل على تقصير مدة الاختلال في ميزان مدفوعات البلد العضو والتخفيف من حدّته.

2- دور صندوق النقد الدولي في إدارة أزمة المديونية لسنوات الثمانينات: حسب اتفاقيات بروتون وودز أوكلت مهمة تقديم القروض في الأجل المتوسط والطويل إلى البنك العالمي، بينما تخصص الصندوق في تقديم المساعدات المالية والتسهيلات في الأجل القصير بغرض استعادة التوازنات الخارجية للدول الأعضاء، تغير الوضع مع بداية أزمة الدين الدولية والتي تفاقمت مع بداية الثمانينات حيث شكلت نقطة تحول جديدة في تاريخ الصندوق، والذي أصبح دوره منصباً على إدارة الأزمات المالية الدولية وأصبح يهتم في مساعداته المالية بالأجل المتوسط من خلال برامج التصحيح

الهيكلية، ولم يكن من السهل بالنسبة له أن يواجه أزمة المديونية والتي اعتبرها أزمة سيولة فعمل على:⁸

- تقديم تسهيل التصحيح الهيكلي (FAS) إلى الدول الفقيرة بداية من سنة 1986، ثم تلاه تسهيل التصحيح الهيكلي المدعم (FASR) سنة 1987 بالنظر إلى ضعف الموارد التي يتيحها تسهيل التصحيح الهيكلي وعدم قدرة الدول المعنية من تجاوز آثار المديونية الخارجية؛*

- بالنسبة للدول الناشئة فلقد استفادت من التسهيلات المرتبطة باتفاقيات الاستعداد الائتماني واتفاقيات أخرى مختلفة.

ومن ثم تميّز دور الصندوق في هذه المرحلة بمعالجة الأزمة من خلال تدخله في سياسة إعادة هيكلة الديون المتعلقة بالدول النامية مع دائئها.

1-2 صندوق النقد الدولي والتصحيح الهيكلي:

- جاء ص.ن.د. بسياسة التصحيح الهيكلي التي تهدف إلى استعادة النمو وإعادة التوازن والاستقرار الاقتصادي الكلي للدول النامية من خلال تصحيح التوازنات الداخلية منها والخارجية، ومواجهة آثار المديونية التي هددت الاستقرار المالي العالمي بداية من سنة 1982؛

- اعتبر ص.ن.د برنامج التصحيح الهيكلي الحل الوحيد لأزمة المديونية، حيث يضم سياسات للتحرير الاقتصادي، التقشف الموازي، الخصخصة، أسعار الصرف...إلى غيرها من السياسات التي تهدف إلى دفع الدول النامية نحو نظام اقتصاد السوق؛

⁸ صندوق النقد الدولي؛ على طريق التغيير في البلدان الآسيوية منخفضة الدخل؛ ملحق سنوي خاص لنشرة الصندوق؛ سبتمبر 2006؛ ص 12-25.

* يبلغ 190% من حصة البلد العضو وهو بذلك يتجاوز الحصة المخصصة لتسهيل التصحيح الهيكلي والتي تبلغ 70% فقط.

- لإعادة التوازن لميزان المدفوعات للدول الأعضاء يعتمد ص.ن.د على متغيرين أساسيين هما سعر الصرف ومعدل الفائدة، فبالنسبة لسعر الصرف يحاول الصندوق الوصول إلى أسعار صرف تنافسية والتي غالبا ما تظهر بإتباع سياسة تخفيض قيمة العملة المحلية، أما في ما يخص معدل الفائدة فغالبا ما تكون السياسة المتبعة هو تحديد حجم القروض الموجهة نحو الاقتصاد بغرض التحكم في الكتلة النقدية من خلال الرفع في معدل الفائدة؛ ويبقى الهدف الرئيسي للصندوق هو تحكم البلد الخاضع لبرامج التصحيح في مستوى التضخم والرفع من الاحتياطي الرسمي من العملات الاجنبية القابلة للتحويل؛

2-2 تدخل ص.ن.د لمواجهة الأزمة: بغرض مواجهة الأزمة تدخل صندوق النقد الدولي باستعمال سياسات موجهة للدول الفقيرة وأخرى بالنسبة للدول الناشئة، نذكرها فيما يلي:⁹

بالنسبة للدول الفقيرة:

- استعمل ص.ن.د قبل سنة **1986** وسائل تقليدية لمواجهة أزمة المديونية متمثلة في اتفاقيات قصيرة المدى مبرمة مع هذه الدول والتسهيل الموسع، والتي لم تجدي نفعا في امتصاص الأزمة خصوصا بالنسبة للدول الفقيرة؛

- ابتداء من سنة **1986** استحدث الصندوق آلية التسهيل التمويلي للتصحيح الهيكلي كتكملة لبرامج التصحيح الهيكلي المطبقة من طرف البنك العالمي، ويخص الدول منخفضة الدخل ذات العجز الدائم في ميزان مدفوعاتها، حيث تتفق هذه الدول مع

⁹ أنظر: فاتح جاري؛ مدى ملائمة برامج الإصلاح الاقتصادي بجيلها لاقتصاديات الدول النامية حالة الجزائر؛ الجزائر؛ جامعة الجزائر3؛ كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير؛ أطروحة دكتوراه غير منشورة؛ تخصص نقود ومالية؛ 2009-2010؛ ص59.

الصندوق على برنامج تصحيح لثلاثة سنوات مع إعداد برامج سنوية مفصلة قبل صرف محصلات هذا التمويل*.

- سنة 1987 تم إدخال آلية التسهيل التمويلي المعزز للتصحيح الهيكلي والمخصص للبلدان الأكثر فقرا، حيث يلتزم البلد المستفيد من هذا التسهيل باتخاذ إجراءات شديدة للتكيف وتشجيع النمو مع تحسين وضعية ميزان المدفوعات.
بالنسبة للدول الناشئة:

- اتبع ص.ن.د سياسة أخرى على أساس أن لهذه الدول مكانة مهمة في سير الاقتصاد العالمي؛

- منح قروض الاستعداد الائتماني لحل مشكلة ميزان المدفوعات وكذا لتسهيل تسديد الديون؛

- كما يمكن لهذه الدول الحصول على قروض في إطار اتفاقيات عادية أو اتفاقيات موسعة في حالة وجود مشاكل مالية كبيرة؛

- تعاون صندوق النقد الدولي مع الدول الدائنة للدول النامية لمواجهة الأزمة، وأدى الصندوق دور المحاور بين الدول الدائنة والدول المدينة، سواء بالنسبة للديون ثنائية الأطراف في إطار نادي باريس** ونادي لندن أو الديون المتعددة الأطراف المتعلقة به وبالبنك العالمي.

* تصل محصلات هذا التسهيل إلى 70% من حصة البلد العضو في صندوق النقد الدولي.

** في إطار نادي باريس وخلال اتفاقية تورنتو وافقت المجموعة 7 على أن يمنح ص.ن.د خلاصة عن الوضعية الاقتصادية للدول المدينة هذا بعد أن يقوم بالمراقبة المدعمة للدول المدينة، وأما نادي لندن فوافق على إعادة هيكلة خدمة الدين في إطار المراقبة المعززة من طرف الصندوق.

في هذا المضمار تجدر الإشارة إلى أن ص.ن.د قد فشل في معالجة أزمة المديونية للدول النامية بل ساهمت البرامج المطبقة في اضطرابات اقتصادية واجتماعية وخيمة، بالإضافة إلى أنه لم يلجأ أبداً إلى إلغاء الديون على الدول النامية وإنما فقط إعادة جدولتها.

ثالثاً: دور صندوق النقد الدولي في علاج الأزمة المالية الآسيوية.

شكلت الأزمة المالية الآسيوية نقطة تحول كبيرة بالنسبة لصندوق النقد الدولي حيث اختلفت خصائصها عن تلك المتعود عليها في أزمة المديونية ومست دولا لها وزن كبير في الاقتصاد العالمي، فلجأ الصندوق إلى مساعدة الدول المتضررة للخروج من الأزمة واعتمد في ذلك على برنامج التصحيح الذي تبناه لمواجهة أزمة المديونية، الأمر الذي أثار الجدل حول نجاعة سياسته في علاج الأزمات المالية.

1- أسباب الأزمة المالية الآسيوية:¹⁰ عرفت تايلاند نموا اقتصاديا ملحوظا بداية تسعينات القرن الماضي نتيجة اعتمادها على الصناعات الثقيلة خلال فترة ثمانينات القرن نفسه، كما عرفت انخفاضا في عائدات الصادرات من الصناعات الخفيفة نتيجة المنافسة الصينية والذي أثر سلبا على ميزان مدفوعاتها، هذا الأخير عرف عجزا مستمرا في منتصف التسعينات، وفي مثل هذه الظروف وجدت تايلاند نفسها مجبرة على اجتذاب العملات الأجنبية وفي نفس الوقت العمل على تحرير حساب رأس المال، الأمر الذي أدى إلى دخول رؤوس الأموال الأجنبية بشدة إلى السوق التايلندي ومنه تشكلت فقاعة مالية خلال الفترة **1993-1996**، سرعان ما تحولت إلى أزمة في جويلية **1997** كنتيجة للمضاربة العالمية على العملة التايلندية من طرف ستة من كبار تجار العملة في بانكوك، ولم تفلح السلطات النقدية في الحفاظ على قيمة عملتها،

¹⁰ Masuyak Imai; redressement économique et réformes financières des pays asiatique après la crise de 1997: la contribution du Japon à la restructuration de la stabilité économique; monde en développement; vol 31-2003/1 n° 121; p-p 73-74.

ورغم اختلاف الآراء حول الأسباب الرئيسية للأزمة المالية الآسيوية إلا أن هناك أسباب واضحة أدت إلى تعمقها وانتشارها، نذكر:¹¹

- أصبحت موارد مالية أجنبية كبيرة متاحة بأسعار فائدة منخفضة نسبيا مع قيام المستثمرين الذين يبحثون عن فرص جديدة بنقل مقادير ضخمة من رأس المال إلى آسيا، مما أدى إلى ارتفاع أسعار الأسهم والعقارات، ومنه جذبت المنطقة موارد مالية أكثر غير أن ضعف نظامها المالي والمصرفي والافتقار إلى الشفافية أدى إلى التخصيص غير الكفء للموارد المالية؛¹²

- الاعتماد على سياسة سعر الصرف الثابت والمرتبط أساسا بقيمة العملة الأمريكية سمح لهذه الدول بالاحتفاظ بمستويات دنيا من معدلات التضخم، هذا ما دامت العملة الأمريكية مقيمة بأدنى من العملات الأخرى، خصوصا الين الياباني، لكن مع إعادة تقييم الدولار الأمريكي سجّل هذا الأخير ارتفاعا بالنسبة لباقي العملات بداية من أبريل 1995 مما أثر سلبا على الاقتصاد الآسيوي؛¹³

- الالتزام بنظام سعر الصرف الثابت أمام التحولات الاقتصادية الرامية إلى التحرير المالي أعطت للمقترضين إحساسا زائفا بالأمن مما شجعهم على إبرام ديون مقومة بالدولار؛

- انخفاض قيمة الصادرات نتيجة ارتفاع قيمة الدولار الأمريكي مقابل الين، وقامت الصين بتخفيض قيمة عملتها سنة 1994 وفقدان بعض الأسواق في أعقاب عقد اتفاقية

¹¹ بيجان ب- أجيغلي؛ الأزمة الآسيوية: الأسباب والعلاج؛ ص.ن.د: مجلة التمويل والتنمية؛ جوان 1999؛ ص 28.

¹² تيموثي لين؛ الأزمة المالية الآسيوية مالذي تعلمناه منها؛ صندوق النقد الدولي: مجلة التمويل والتنمية؛ سبتمبر 1999؛ ص 38.

¹³ Denise Flouzat; la nouvelle émergence de l'Asie : l'évolution économique des pays asiatiques depuis la crise de 1997 ; PUF ; France ; 1999 ; p 102.

التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA)، الأمر الذي أثر سلباً على ميزان مدفوعات الحكومة التايلندية.

- نتيجة ارتفاع قيمة الدولار الأمريكي تأكدت توقعات المستثمرين بشأن تخفيض قيمة العملة التايلندية وفك ارتباطها بالدولار الأمريكي، حيث أنهم أدركوا أنه من غير الممكن الاعتماد على سياسة سعر الصرف الثابت في ظل تفاقم العجز في ميزان المدفوعات؛¹⁴

- أثر العدوى والذي فسره الاقتصادي "Paul Krugman" على أنه حلقة مفرغة بدأت بفقدان الثقة ما أدى إلى خروج حاد لرؤوس الأموال، ارتفاع في معدلات الفائدة ومنه حدوث أزمة اقتصادية والتي أثارت صعوبات مالية داخل المؤسسات، البنوك والعائلات، والتي أدت بدورها إلى حالة من فقدان الثقة.¹⁵

2- تدخل ص.ن.د لمعالجة الأزمة: عندما تفاقت الأوضاع في آسيا لجأت كل من تايلاند، اندونيسيا وكوريا الجنوبية إلى ص.ن.د بغرض الحصول على المساعدة، وقام هذا الأخير بفرض إستراتيجية إصلاح شملت تطبيق سياسة ضريبية ونقدية مشددة تتطلب وجود فوائض في الميزانية ومستويات أعلى لمعدلات الفائدة، الهدف منها تحقيق استقرار العملة وكذا إصلاح القطاع المصرفي والمالي،¹⁶ وبصفة عامة شملت إستراتيجية الصندوق العناصر التالية:¹⁷

¹⁴ Jean Tirole; Financial Crisis: liquidity and the international monetary system; Princeton university press; U.S.A; 2002; p9.

¹⁵ Jean -Marie le Page; crises financiers internationales et risque systémique; De boeck; Paris; 2003; p-p 53-54.

¹⁶ ريتشارد روبينسون؛ أزمة جنوب شرقي آسيا: الأسباب والنتائج؛ مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية؛ الإمارات العربية المتحدة؛ 1999؛ ص 22.

17 F.M.I; le redressement de la crise Asiatique et le rôle du F.M.I; juin 2000.

أنظر كذلك: تيموثي لين؛ الأزمة المالية الآسيوية؛ مرجع سابق؛ ص 39-40.

- التمويل: منحت الدول الآسيوية حزمة تمويل كبيرة من طرف الصندوق بغرض مسانبتها حيث حصلت كوريا الجنوبية على 58 مليار دولار، وتم تقسيم دعم الصندوق على مراحل بحيث يجري توفيره في شرائح على مدى الفترة الزمنية للبرامج، ومثل هذا الإجراء متعود العمل به من طرف الصندوق كسياسة لتحفيز الدول المستفيدة من الالتزام بمتابعة البرنامج؛
- السياسة الاقتصادية الكلية: أدت الضغوط السوقية بدوّل الأزمة إلى فك ربط عملاتها بالدولار الأمريكي وتعويمها بحيث لم تكن تملك السلطات المعنية في هذه الدوّل الاحتياطات الكافية ولا القدرة على الالتزام باستخدام سياسة نقدية بصورة غير مقيدة للدفاع عن عملتها، ولقد ألزم الصندوق هذه الدول ضمن برنامج بتقييد السياسة النقدية لتجنب الأثر اللولبي للتضخم والذي يؤدي بدوره إلى زيادة تدهور قيمة العملة وتجنب الآثار العكسية للتشدد النقدي على الاقتصاد الحقيقي، وبمجرد عودة الثقة إلى السوق واستقراره بدأت معدلات الفائدة في الانخفاض؛
- فيما يتعلق بالسياسة المالية، استهدف البرنامج تخفيض النفقات والعجز الموازي خصوصا بالنسبة لتايلاندا والتي عرفت موازنتها عجزا في السنة التي سبقت الأزمة، أما بالنسبة لكوريا فلقد ركزت البرامج على إيجاد مجال في الميزانية لتغطية التكاليف المتوقعة لإعادة رسملة المصارف.
- الإصلاح الهيكلي: اعتمد برنامج ص.ن.د على توقعات الاقتصاد الكلي القائمة على أساس فرضية أن عرض مجموعة مقنعة من السياسات مرتبطة بحزمة مالية كبيرة من شأنها إعادة الثقة بسرعة إلى السوق، ونظرا لأن أغلب الإصلاحات الهيكلية المطلوبة كانت خارج نطاق مسؤولية الصندوق فقد تم وضع تفاصيل برنامج الإصلاح، في كثير من الحالات، بالتعاون مع البنك العالمي وبنك التنمية الآسيوي، كما شملت تفاصيل الإصلاح أهمية إصلاح القطاع المالي، من خلال:
- غلق المؤسسات المالية ذات العجز المالي لتجنب خسائر أخرى؛

* حصلت اندونيسيا على 36 مليار دولار وتايلاند على 17 مليار دولار.

- رسملة المؤسسات المالية القابلة للاستمرار وهذا غالبا ما يكون بمساعدة الدولة؛
 - مراقبة مشددة للمؤسسات المالية الضعيفة من طرف البنك المركزي؛
 - تعزيز الإشراف والتنظيم المالي لتجنب الضعف الذي كان سببا في حدوث الأزمة؛
 - كان الهدف الأساسي هو استعادة صحة المؤسسات المالية والإشراف على الأنظمة المصرفية وفقا للمعايير الدولية؛
 - الحاجة لإعادة هيكلة ديون الشركات وإصلاح الاحتكارات والتكتلات الاحتكارية التي تشرف عليها الدولة¹⁸ وتقوية قانون المنافسة وزيادة شفافية البيانات الاقتصادية والمالية؛
 - كما اتخذت إجراءات أخرى من شأنها حماية الشريحة الاجتماعية الفقيرة من النتائج السلبية للأزمة وهذا من خلال توسيع وسائل الحماية الاجتماعية وتكريس موارد مالية كبيرة لدعم المنتجات الاستهلاكية الأساسية.
- 3- تقييم برنامج ص.ن.د والانتقادات الموجهة له في معالجة الأزمة: تعرض ص.ن.د إلى موجة من الانتقادات من عدة جهات على أسلوبه في معالجة الأزمة المالية الأسيوية، حيث اتفق الجميع على أنه لم يستحدث آليات تتماشى وخصائص الأزمة بينما استعان بنفس الوصفة التي اعتمدها سابقا لعلاج أزمة المديونية. وفيما يلي نستعرض نقاط التقييم الموجهة لبرنامج الصندوق:
- التردد والتراجع عن تطبيق السياسات المزمعة عند بداية البرنامج مثل الإلغاء السابق لأوانه لسياسة تشديد السياسة النقدية، بالإضافة إلى بعض الغموض الناتج عن الظروف السياسية والتي شككت في إمكانية متابعة السياسات؛

¹⁸ Michel Drouin; le système financier international; Armand Colin; paris; 2001; p 166.

- الخلل المستعصي بين الاحتياطي والديون قصيرة الأجل في كوريا وتاييلاندا، بحيث انشغل المستثمرون بهذه الوضعية أكثر من انشغالهم بالاحتياطي المتاح والمدعم من طرف الصندوق في إطار البرنامج؛

- استمرار هروب رؤوس الأموال وتدهور معدلات الصرف حيث أن الركود الذي أصاب هذه الدول تجاوز الحدود المتوقعة وهذا ناتج أساسا عن انهيار الإنفاق المحلي، خصوصا الاستثمار الخاص، كما خضعت هذه الدول لإصلاحات هائلة تخص المعاملات الجارية والتي أدت إلى انخفاض حاد في وارداتها؛

ومن أهم الانتقادات التي تعرض لها بشأن أسلوبه في علاج الأزمة:¹⁹

- تجاهل الصندوق للأساسيات الاقتصادية لكل دولة وطبق سياسات مالية انكماشية في ظروف تقتضي حسب الكثير من المحللين عكس إجراءات الصندوق الأمر الذي زاد في تفاقم الأزمة؛

- إعلان الصندوق وقت الأزمة عن اتهامات بشأن قلة الكفاءة والفساد الإداري في البلدان الناشئة والذي زاد من تفاقم الأزمة، بتراجع المقرضين والمستثمرين وسرعة انتشار العدوى؛

- تجاهل الصندوق لحقيقة الأزمة والتي كانت أزمة ندرة سيولة وعدم توفر العملات الأجنبية في الأمد القصير وليست أزمة انعدام القدرة على الوفاء بالدين عن طريق الفوائض التجارية في الأمد الطويل؛

- عدم تطابق العلاج المقدم من طرف الصندوق مع طبيعة الأزمة، حيث مست بعض السياسات المقترحة الكثير من القضايا الحساسة اجتماعيا وسياسيا ولم تكن لها علاقة مباشرة بعلاج الأزمة؛²⁰

¹⁹ محمد الفينيش؛ نفس المرجع؛ ص 25-32.

²⁰ Jacques Gravier; Crises Financiers; Economica; Paris; 2001; p181

- الأضرار التي يحدثها الصندوق في علاجه للأزمة أكثر من المحاسن وهذا بتطبيقه لسياسات من شأنها محاولة إلغاء كل نقاط الضعف التي يعرفها البلد المعني دون التأكد من كونها السبب الحقيقي في حدوث الأزمة؛
- السياسات المطبقة من طرف الصندوق لم تسهل تجديد علاقة البلدان الناشئة المتضررة بأسواق رأس المال والبعض منها يؤدي إلى إضعاف الاقتصاد في الأمد الطويل؛
- 4- اقتراحات نحو الإصلاح: أثارت الأزمة المالية الآسيوية الجدل حول سبل إصلاح صندوق النقد الدولي ليكون مستعدا لمساعدة الدول الاعضاء في التصدي للأزمات المالية والحفاظ على الاستقرار المالي العالمي، وفيما يلي بعض الاقتراحات حول سبل الإصلاح:²¹
- بغرض الحذر من وقوع أزمات مالية مستقبلا اقترح ص.ن.د. إلزامية توفير كل المعطيات والإحصائيات بشكل جيّد عن البلدان الأعضاء؛
- زيادة الشفافية والإشراف في المؤسسات المالية وغير المالية والإعلان عن أي ضعف مالي وكذا عن عمليات الصندوق والتحذيرات الموجهة من طرفه للبلد العضو؛
- أهمية متابعة إجراءات تحرير حساب رأس المال لكن بعد ضمان استقرار النظام المالي الداخلي؛
- ضرورة الرفع من موارد الصندوق حتى يتمكن من مواجهة الأزمات المالية المستقبلية والتي غالبا ما تتطلب تدخل مالي كبير وسريع.

²¹ Denise Flouzat; op-cit ; p-p 153-158.

خامساً: دور صندوق النقد الدولي في علاج الأزمة المالية العالمية لسنة 2007.

برهنت الأزمة المالية العالمية لسنة 2007 عن الخلل الموجود في الاقتصاد المالي العالمي ووضعت ص.ن.د أمام تجربة جديدة من نوعها، حيث اهتزت اقتصاديات أكبر دول العالم وباتت الموارد المالية العادية للصندوق غير كافية وسياساته الاعتيادية غير ناجعة للتصدي للأزمة، مما دفعه إلى تبني سياسات تمويلية جديدة.

1- ماهية الأزمة المالية العالمية لسنة 2007: على الرغم من أن هذه الأزمة انطلقت بفعل أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية إلا أن جذورها مرتبطة بعدة أسباب لخصها المحللون الاقتصاديون كما يلي:²²

- سلسلة الأزمات المالية السابقة والتي مست اقتصادات عدة دول أثرت سلباً على حركة النشاط الاقتصادي ومستويات الانتاج والاستثمار؛

- بهدف تحسين أداء الاقتصاد تم تخفيض أسعار الفائدة على القروض السكنية ورفع سقف الإقراض بشكل مبالغ فيه ما أدى إلى ارتفاع ديون الأسر الأمريكية حيث بلغت 98% سنة 2000 مقابل 80% سنة 1999؛

- انخفاض اسعار الفائدة على الدولار الأمريكي بفعل أحداث 11 سبتمبر ما أدى إلى التأثير السلبي على عوائد الاستثمارات الأجنبية داخل الو.م. الأمريكية وخارجها، وبالتالي إلى هروب رؤوس الأموال نحو الخارج وانخفاض الودائع البنكية ومستوى الإقراض؛

- سنة 2004 تزايد حجم الديون المتعثرة من قروض الشركات الكبرى والأفراد بما في ذلك عقود الرهن العقاري، كما أدى ضعف مستوى الإشراف والرقابة على البنوك والمؤسسات المالية إلى ابتداء مشتقات مالية جديدة تتمثل في اللجوء إلى نوع من

²² محمد أبوحمور؛ جذور الأزمة المالية والاقتصادية وتجلياتها؛ المؤتمر العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية المعاصرة من منظور اقتصادي إسلامي؛ جامعة العلوم الإسلامية العالمية والمعهد العالمي للفكر الإسلامي؛ الأردن؛ ديسمبر 2010؛ ص 1-2 .

التأمين يتحمل فيه المسؤولية طرف ثالث في حالة حدوث عجز عن السداد من قبل المقترض، مقابل أن يحصل ذلك الطرف على دفعات منتظمة على غرار أقساط التأمين، وسمي هذا الإجراء "مقايضة الديون التي يعجز أصحابها عن السداد" دون أن تكون مرفقة بإجراءات رقابية أو إشراف من البنك المركزي أو المؤسسات المالية الدولية؛

- التوسع في منح الائتمان وسوء تقدير مخاطره وغياب الرقابة والإشراف أدى إلى تعمق الأزمة.

- فرض البنوك أسعار فائدة مرتفعة تزيد بزيادة أسعار العقارات تبعها تحويل القروض إلى سندات وبيعها إلى بنوك أجنبية وصناديق استثمار عالمية؛

- عدم قدرة المقترضين على السداد والتدخل الحكومي لدعم وكفالة المؤسسات الكبرى وإعلان خطط الإنقاذ للمؤسسات والبنوك المتضررة أدى إلى انهيار بعض المؤسسات المالية والبورصة.

2- سمات الأزمة المالية العالمية: شككت هذه الأزمة في أسس البناء الرأسمالي والذي يعتبر حسب الكثير من المحللين الاقتصاديين السبب الرئيسي لتفشيها وفي الانهيار الاقتصادي، بحيث تجلت في وقت بلغت فيه العولمة أقصى حدودها ومنه أظهرت عجز النظام الرأسمالي عن تحقيق الاستقرار الاقتصادي في المدى الطويل، ومن السمات الأساسية لهذه الأزمة، نذكر:²³

- انهيار السوق المالي الأمريكي تبعه انهيار أسواق المال الرئيسية العالمية بفعل اثر العدوى؛

- إشهار إفلاس عدد كبير من المؤسسات المالية والمصرفية والإنتاجية العالمية؛

²³ مها رياض عمر عبد الله؛ تقويم أداء صندوق النقد الدولي في الأزمة المالية العالمية؛ المؤتمر العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية المعاصرة من منظور اقتصادي إسلامي؛ نفس المرجع؛ ص 4.

- كساد كبير بقي حتى منتصف عام 2010 وانتشار البطالة بسرعة في أكبر دول العالم؛
- أزمة مصرفية وائتمان وكذا أزمة عجز الادوات الرقابية والتنظيمية على رصد مواقع الخطر؛

3- دور صندوق النقد الدولي في علاج الأزمة: أدى حجم الأزمة واختلافها عن سابقتها إلى اتخاذ إجراءات جديدة من طرف الصندوق وبذل جهودا كبيرة لمساعدة الدول الاعضاء لتجاوز المحنة، ومن الاجراءات المتخذة نلخصها فيما يلي:²⁴

- زيادة طاقة الاقتراض من خلال زيادة اشتراكات حصص العضوية وتأمين اتفاقيات مؤقتة كبيرة للاقتراض من البلدان الأعضاء بغرض تلبية احتياجات التمويل ودعم الاستقرار المالي العالمي، وفي هذا المجال عمل الصندوق في أبريل 2009 على إنشاء خط الائتمان المرن وتم تعزيزه في شهر أوت 2010 واستعمل لإقراض البلدان التي تتمتع بأساسيات اقتصادية بالغة القوة يتاح من خلالها الحصول على حجم كبير من الموارد مقدمة على سبيل التأمين الوقائي من الأزمات دون أن يكون متبوعا بشروط تفرض على السياسات الاقتصادية، وكذا إنشاء خط الوقاية والسيولة لتلبية احتياجات السيولة لدى البلدان الاعضاء التي يركز اقتصادها على اساسيات قوية مشوبة ببعض مواطن الضعف ومنع انتشار عدوى الازمات للبلدان ذات الصلة غير المباشرة بالأزمة؛
- تبسيط الشروط المصاحبة للإقراض والتركيز على الوقاية من الأزمات، وستبقى الإصلاحات الهيكلية جزءا من برامج الصندوق لكن مع التركيز على المجالات الضرورية لتحقيق التعافي الاقتصادي؛

- بغرض مساعدة البلدان الفقيرة قام الصندوق برفع مستوى الاقتراض الميسر إلى أربعة أضعاف ما كان عليه سابقا، والتركيز على الحماية الاجتماعية وزيادة الموارد المالية المتاحة لهذه الدول من خلال الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر خلال الفترة 2009-2014 لتصل إلى 17 مليار دولار، كما تم إنشاء الصندوق الاستئماني

²⁴ صندوق النقد الدولي: صحيفة وقائع؛ تحرك ص.ن.د لمواجهة أزمة الاقتصاد العالمي؛ <http://www.imf.org>.

لتخفيف أعباء الديون ما بعد الكوارث للدول شديدة الفقر وقد وصل حجم تخفيف الديون الممول من طرفه سنة 2010 إلى 268 مليون دولار؛

- في إطار دعم موارد الصندوق لمواجهة الأزمة المالية العالمية أقر المجلس التنفيذي في أبريل 2010 اقتراحا يتيح " الاتفاقات الجديدة للإقراض " في صيغة موسعة وأكثر مرونة تسمح بزيادة الموارد المتاحة بما يقارب 560 مليار دولار مع إضافة مشاركين جدد يبلغ عددهم ثلاثة عشر بلدا ومؤسسة، منها عددا من بلدان الأسواق الصاعدة، كما انضم البنك المركزي البولندي إلى هذه الاتفاقات وارتفعت الموارد المتاحة إلى حوالي 370 مليار حقوق سحب خاصة أي ما يقارب 570 مليار دولار وزاد عدد المشاركين ليصل إلى 14 مشاركا في نوفمبر 2011، وفي شهر ديسمبر من نفس السنة تعهدت البلدان الأعضاء في منطقة اليوروبتقديم موارد إضافية تصل إلى 200 مليار دولار بناء على طلب الصندوق من طرف اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية؛

- تعزيز تحليلات الصندوق ومشورته بشأن السياسة الاقتصادية من خلال تعزيز تحليل المخاطر بتحديد الروابط بين الاقتصاد العيني والقطاع المالي والاستقرار الخارجي، ومحاولة فهم كيفية تأثير السياسات الاقتصادية لأحد البلدان على الأوضاع الاقتصادية للبلدان الأخرى، إلى غيرها من التحليلات التي من شأنها الوقاية من حدوث أزمات مالية في المستقبل؛

- اتفق أعضاء الصندوق على إصلاح نظام الحوكمة في إطار تدعيم شرعية الصندوق، بحيث يعبر بقوة عن الأهمية المتزايدة لبلدان الأسواق الصاعدة وضمان احتفاظ البلدان النامية بتأثيرها في الصندوق.

4- الانتقادات الموجهة للصندوق في علاج الأزمة العالمية: لعل أهم ما كشفت عنه الأزمة المالية العالمية هو ضعف الصندوق في أداء دوره الأساسي والمتمثل في الحفاظ على الاستقرار المالي العالمي والتنبؤ بالأزمات، فحدثت الأزمة يؤكد عجز الصندوق عن أداء دوره الإشرافي والرقابي بكفاءة، فعلى الرغم من البيانات التي نشرها قبل الأزمة عن الوضع في الولايات المتحدة الأمريكية إلا أنه لم يكن حاسما ودقيقا عن قرب حلول كارثة تصيب مركز الاقتصاد العالمي، كما كشفت الأزمة عن عدم كفاية

موارد الصندوق من الاحتياطي الموجه للتصدي للأزمات المالية حيث استعان بمساعدات مالية ثنائية ومتعددة الأطراف لمحاولة استعادة الاستقرار المالي.

خاتمة:

استهدفت نشأة صندوق النقد الدولي تحقيق الاستقرار المالي العالمي ضمن سياق بناء نظام اقتصادي دولي جديد، وضمن التحولات والاضطرابات الاقتصادية التي عرفتها فترة الثمانينات وتفاقم أزمة المديونية الخارجية انصب دور الصندوق في علاج الأزمات المالية الدولية، حيث حاول فيها مساعدة الدول المتضررة بمنح قروض وتسهيلات متبوعة ببرامج واسعة من الإصلاحات الهيكلية تحمل في مضمونها تغييرا جذريا للنظام الاقتصادي المتبع من طرف هذه الدول والتحول نحو نظام اقتصاد السوق، وعلى الرغم من الأهمية التي أبدتها الصندوق ضمن برامجها في تجاوز محنة أزمة المديونية للدول الأعضاء إلا أنها اعتبرت فاشلة نظرا للأضرار الاجتماعية والاقتصادية التي خلفتها وبدرجات مختلفة من دولة إلى أخرى؛ ومع حلول التسعينات واجه ص.ن.د شكلا آخر من الأزمات المالية أهمها أزمة دول جنوب-شرق آسيا حيث اعتمد في علاجها على برنامج واسع من الإصلاحات الهيكلية متبوعة بحزمة تمويل كبيرة، هذه الآلية في العلاج تعرضت إلى الانتقاد من طرف العديد من المحللين الاقتصاديين والذين اعتبروها وصفاً واحدة استعملها الصندوق في علاج أزمتهين مختلفتين مما أثار الجدل حول إمكانيته في الحفاظ على الاستقرار المالي العالمي والتصدي للأزمات المالية، وبالتالي كان لابد من تبني إصلاحات لسياسات الصندوق وإلزامية اتخاذ إجراءات حمائية ضد الأزمات، وعلى الرغم من ذلك فإن الأزمة المالية العالمية لسنة 2007 والتي مسّت مركز الاقتصاد العالمي أثبتت أن ص.ن.د لا يزال مقصرا في تحليل المؤشرات الاقتصادية للدول الأعضاء والتنبؤ بالأزمات والوقاية منها حيث وقف عاجزا عن أداء دوره الرقابي والإشرافي بشكل كفاً تجاه الوم الأمريكية قبل وقوع الأزمة، إلا أنه غير أسلوبه الإئتماني والذي غالبا ما يتبع ببرنامج واسع من الإصلاحات الهيكلية تفرض على الدول المستدينة واستعان بحزم مالية كبيرة من خلال

رفع حصص العضوية وإلى ما في ذلك من زيادة لموارد الصندوق وتوجيهها نحو دول الأزمة، ويبقى على الصندوق تطوير أساليبه الرقابية والوقائية واستحداث آليات للتحليل تتماشى والتطورات الاقتصادية في القطاعين العيني والمالي.

قائمة المراجع:

1- المراجع باللغة العربية:

- بيجان ب-أجفلي؛ الأزمة الآسيوية: الأسباب والعلاج؛ مجلة التمويل والتنمية؛ ص.ن.د؛ جوان 1999.
- تيموثي لين؛ الأزمة المالية الآسيوية: ما الذي تعلمناه منها؛ مجلة التمويل والتنمية؛ ص.ن.د؛ سبتمبر 1999.
- ريتشارد روبينسون؛ أزمة جنوب شرقي آسيا: الأسباب والنتائج؛ مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية؛ الإمارات العربية المتحدة؛ 1999.
- صندوق النقد الدولي؛ اتفاقية صندوق النقد الدولي؛ <http://www.imf.org>
- صندوق النقد الدولي؛ على طريق التغيير في البلدان الآسيوية منخفضة الدخل؛ ملحق سنوي خاص لنشرة الصندوق؛ سبتمبر 2006؛ <http://www.imf.org>.
- صندوق النقد الدولي؛ صحيفة وقائع؛ تحرك ص.ن.د لمواجهة أزمة الاقتصاد العالمي.
- عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي؛ العولمة المالية وإمكانيات التحكم؛ دار الفكر الجامعي؛ الاسكندرية؛ 2005.
- عبد الغني بن محمد، تعرف على الأزمة المالية العالمية 2008؛ دار البحار؛ 2008.
- عبد الله شحاته؛ الأزمة المالية: المفهوم والأسباب؛ موسوعة الاقتصاد والتمويل الاسلامي؛ <http://www.iefpedia.com>.
- غالب عوض الرفاعي وعبد الحفيظ بلعربي؛ اقتصاديات النقود والبنوك؛ دار وائل؛ الأردن؛ 2002.
- محمد الفنيش؛ البلاد النامية والأزمات المالية العالمية: حول استراتيجيات منع الأزمات وإدارتها؛ البنك الإسلامي للتنمية: المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب؛ جدة؛ 2000.

- فاتح جاري؛ مدى ملائمة برامج الإصلاح الاقتصادي بجيلها لاقتصاديات الدول النامية حالة الجزائر؛ الجزائر؛ جامعة الجزائر3؛ كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير؛ أطروحة دكتوراه غير منشورة؛ 2010-2009؛

- محمد أبوحمور؛ جذور الأزمة المالية والاقتصادية وتجلياتها؛ المؤتمر العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية المعاصرة من منظور اقتصادي إسلامي؛ جامعة العلوم الإسلامية العالمية؛ الأردن؛ ديسمبر 2010 .

- مها رياض عبد الله؛ تقويم أداء ص.ن الدولي في الأزمة المالية العالمية؛ المؤتمر العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية المعاصرة من منظور اقتصادي إسلامي؛ جامعة العلوم الإسلامية العالمية؛ الأردن؛ ديسمبر 2010.

- نادية العقون؛ العولمة الاقتصادية والأزمات المالية: الوقاية والعلاج"دراسة لأزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية؛ الجزائر؛ جامعة الحاج لخضر؛ كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير؛ أطروحة دكتوراه غير منشورة؛ 2013-2012.

المراجع باللغة الأجنبية:

- Denise Flouzat ; la nouvelle emergence de l'Asie: l'évolution économique des pays asiatiques depuis la crise de 1997; PUF ; France ; 1997.

- Frederic Mishikin; monnaie, banquet et marches financiers; nouveaux horizons; Paris; 2007.

- jacques Gravereau ; crises financières ; Economica ; Paris ; 2001.

- Jean Marie le page ; crises financières internationales et risque systémique ; De boeck ; Paris ; 2003.

F.M.I ; le redressement de la crise asiatique et le role du F.M.I ; juin 2000 ; <http://www.imf.org>

- Jean Tirole ; financial crisis : liquidity and the international monetary system ; Princeton university press ; U.S.A ; 2002.

- Masuyak Imai; redressement économique et réformes financiers des pays asiatiques après la crise de 1997: la contribution du japon à la restructuration de la stabilité économique; monde en développement; vol 31-2003 n°121.

- Michel Drouin ; le système financier international ; Armand Colin ; Paris ; 2001.